

الاستراتيجية

المدير العام
اللواء عباس ابراهيم

الإدارة المتطورة حقاً وواجب



الادارية المستدامة، بما يضمن اعادة هيكلة جميع العناصر المكوّنة للادارة العامة في اطار رؤية جديدة، لا تراعي مقتضيات التحديث فحسب، انما تتواءم معها. صار صعبا جدا تحقيق اي تنمية او اي تطور علمي وجدي مع وجود نقيضين ينهشان الجسد الاداري: فائض في الكادر في امكنة متعددة، في مقابل نقص فاضح في اخرى. في لبنان قدرات بشرية مميزة في مستوياتها العلمية، ما يجعل امر الترقى سهلا متى توافر القرار السياسي، والامكانيات التي ينبغي تأمينها بشتى السبل الممكنة، سواء عبر برامج الدعم الدولية، او عبر اعتماد الانفاق الاجدى.

قرار المديرية العامة للامن العام الماضي قدما في مسار التطوير الاداري، لا يعني ايدا اي تراجع في الجهود الامني لمواجهة كل الاخطار الواضحة والخفية. فقد تم اعتماد جواز السفر البيومتري لمنع اي تزوير، ولرفع مكانته بين غيره من الدول. كذلك تم توقيع اكثر من بروتوكول اكايمي مع جامعات خاصة لنيل شهادات الماجستير والدكتوراه، بما يطور مهارات عديدا وكفائاتهم، ويحقق الجودة للمديرية. وكان هذا يحصل بالتوازي مع ترسيخ استراتيجية الامن الوقائي والاستباقي اللذين ساهما في مكافحة الجريمة والارهاب، وحالا دون سقوط الضحايا في مختلف المناطق، ناهيك بعملية التطوير من خلال افتتاح دوائر ومراكز مركزية واقليلية في كل الجغرافيا اللبنانية، والاعداد لافتتاح مبان اخرى خلال العام الحالي. جزء كبير ومهم مما تحقق كان نتيجة التعاون مع البلديات والقطاع الخاص.

المطلوب الان وقف هذا النزف، لان البلد لا يمكنه ان يستمر في ظل الظروف السائدة. ليس لعاقل ان يقبل بالعيش في ظل قوانين تعود الى ما يزيد عن قرن مضى، وصدرت في ظروف واوضاع مغايرة تماما مع ما صار العالم عليه اليوم. ولا ان يقبل بالعيش وهو مهجوس بكيفية توفير ما هو يفترض ان يكون بديهيا، وعلى كل المستويات الحياتية. فأى كيان يمكنه ادعاء صفة الدولة، بينما مواطنوه تتراجع مناعتهم بازاء الفساد، ويخافون من ان يتحول اي نقاش الى تصلب واستنفار في مواجهة الاستقرار؟

ولان المديرية العامة للامن العام يتعادل فيها الامني مع الاداري، فان سعيها سينصب خلال العام الحالي على تطوير القدرات البشرية والموارد الادارية، بما يرضي طموحات اللبنانيين. كذلك كي يعطي الزائرين والمقيمين صورة حقيقية عن لبنان الذي تجاوز ازمات بعضها كان خطيرا جدا، خصوصا وان الزخم السياسي على تنوع قواه متفقد على تعويض ما فاتنا، واصلاح الاختلالات التي قد تؤثر على الدولة ككيان، وعلى المواطنين سواء بسواء. فالخدمة التي تؤمنها الادارة، بوصفها العلم الذي يرتكز على ايجاد الطرق المثلى واستخدامها لتسخير الموارد البشرية والمادية لتحقيق ما يحتاج اليه المواطن، ليست منة من احد، بل مسؤولية ينبغي القيام بها على اكمل وجه.

واذا كان الجميع، سلطة ومعارضة، متفقين على توصيف التزدي الاداري العام. فان الكلام عن الاصلاح الاداري لم يعد يكفي، ذلك ان لغة العالم الحديث تطورت الى مسألة التنمية

غير صحي على الاطلاق، اعتبار البعض ان "القوة" او "السلطة" المفترضة هما الضامن الوحيد لاستمرار الدول. لكن في العلم الحديث، فان ما يبني الدول القوية ويضمن استمرار اي حضارة او اي ثقافة، هو الافكار المتطورة التي تعكس توجها نحو التطور. الثورة التكنولوجية، والقفزات المهولة في العالم الرقمي، جعلت الدول واستمرارها رهينة العقول وليس الوعود المشبعة سجعاً.

اضحى التطوير الاداري العام ضرورة ملحة منعا لمزيد من الانتكاسات والخيبات. وهذا لا يعني في حال من الاحوال الاندفاع في تضخيم الجسم الاداري للاستثمار في السياسة، لان الاصوب هو الترشيق من كل الترهلات التي اعترته. ذلك ان الناس يريدون ما هو حقهم في العقد الاجتماعي المؤسس لفكرة الدولة. حق المواطن الذي لم يعد قابلا للتطويع والتدجين عبر استنفار مشاعره او استغلال اوضاعه المعيشية، هو في بساطة العيش بكرامة.

الواقع القائم يستدعي تبصرا في مآل الاحوال التي سينتهي اليها البلد عموما، من دون ان تستثنى اي جماعة او فئة. ذلك ان الخراب سيكون عميما لكون الاندفاع نحو الهجرة من جانب هذا الكم وهذا النوع، يعني على وجه من الوجوه اننا نفقد المستقبل. في المبدأ، لا مشكلة مع الاغتراب، حتى انه مفضل متى كان بهدف التحصيل العلمي او المعيشي، لكن ويا للأسف تحولت الهجرة الى انقطاع عن البلد والاهل والهوية.

المسوحات المتعددة التي تجريها المديرية العامة للامن العام، وفقا لصلاحياتها وفي نطاق ما نصت عليه القوانين والقرارات، تظهر تبرما لبنانيا لا بل ضجرا عاما من الادارة واحوالها. بعض الاعتراض موجّه ضد بيروقراطية مستفحلة، تبدد الوقت ولا تأخذ في الاعتبار عمل المواطن وارتباطاته المهنية والحياتية. اما البعض الثاني فهو يسأم من الفساد والرشوة اللذين صارا بنيويين. الاعتراضان مشروعان وواقعيان، حتى انهما مثبتان بالمللموس.

الاعتراض الاكثر مدعاة للتوقف عنده، هو ذلك الذي يطاول الجزء الاكبر من الادارة الرسمية، ويعتبرها المواطن غاية في التخلف عن مواكبة العصر. يصدر عن فئات عمرية شابة، حازت مكانة ثقافية وعلمية، وخرجت الى الحياة لتواجه واقعا بالغ الرثاثة والتزدي، في حين ان الوعود كانت تصم آذانها حول مستقبل مشرق يُفترض ان المعنيين بحال البلد يصنعونه. خطورة هذا التبرم تكمن في انه يأتي مصحوبا برغبات ومسامح حثيثة نحو الهجرة، ناهيك بياسهم مما هو قائم، وفقدانهم الامل في المستقبل المحتمل جراء بقاء لبنان في دوامة السجالات السياسية الحادة: المبررة ونقيضها. كذلك استمرار شيخ الانقسامات في التحليق، علما انهم لم يثرثوا غير تاريخ ينضح بالخيبات.

صحيح ان جل الاعتراضات لم تستهدف كل المؤسسات الرسمية، من بينها تلك التي محضت ثقة اللبنانيين واشادتهم باداء المسؤولين عنها او العاملين فيها وتضحياتهم. لكن ما هو